

بعض أوجه الإعجاز التشريعي: تشريعات الزكاة نموذجاً

د. محمد بورباب

رئيس هيئة الإعجاز في القرآن والسنة لشمال المغرب

أستاذ زائر بالكلية متعددة التخصصات بمرتيل، جامعة عبد الملك السعدي

Abstract:

ملخص :

The analysis of the causes and manifestations of the global economic crisis shows the miracle of Islamic law in reducing the impact of this international economic crisis, the effective of person incapacitated became larger; To understand how Zakat has the power to change the world, how it is not the only form of charity in Islam, how it is so important that it was made the Third Pillar, just see the wide variety of people who profit of zakat: the poor, the needy, those who work with them, those whose hearts are to be reconciled, slaves, debtors, travelers, and for the way of God; this Pillar of Islam cover all the needs of the Muslim community and non-Islamic.

Keywords :

Zakat, Recession pint-com, Reducing the impact of the international economic crisis.

تعتبر تشريعات الزكاة وجهاً من أوجه الإعجاز التشريعي، ومعجزة من حيث أنها أكفأ تشريع للتكافل الاجتماعي، بحيث ينتهي تحليل مصارف الزكاة إلى أنها أصناف ثمانية تغطي كافة أنواع احتياجات المجتمع، ولا توجد حاجة في المجتمع تخرج عن هذه الأصناف الثمانية. وفي كونها تعطي جميع الأموال الحلال المكتسبة، ولهذا جعلها الإسلام الركن الثالث من أركان الإسلام.

كلمات مفتاحية:

الأزمة الاقتصادية العالمية، إعجاز تشريع الزكاة.

تشمل علوم القرآن العديد من المحاور الدراسية في شتى العلوم والتي تناولتها الأجيال جيلا بعد جيل، فبالإضافة إلى الإعجاز اللغوي والبياني، خصوصا الذي أعجز العرب في اللفظ والتركيب والمعنى، والإعجاز الغيبي والإعجاز التشريعي الذي اهتم به علماء المسلمين قديما وحديثا، وألّفوا فيه رسائل وكتب كثيرة في ذلك، فقد اعتنى علماء المسلمين حديثا بالإعجاز العلمي للقرآن الكريم والذي يشمل أهم المحاور العلمية التي تداولها في عصرنا في المعاهد العلمية الجامعية وغيرها (بيولوجيا وحيولوجيا وعلوم الفلك وغيرها من العلوم الحديثة). ومما لا شك فيه أن العرب قبل الإسلام وفي صدر الإسلام لم يكونوا يعرفون العلوم الكونية معرفة علمية جازمة، كانوا أمة أميين {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ} (الجمعة: من الآية 2)، لا يكتبون ولا يحسبون، ومن شدا منهم شيئا من ذلك فإنما يعرف مبادئ أو قشورا، عرفها بالملاحظة والتتبع، أو بالسماع والخبر، لم تُبنى على ملاحظات مجهرية، ولا على قواعد رياضية، ولا على براهين قطعية. وحتى على الصعيد العالمي لم تتوصل البشرية للمعطيات العلمية المتواجدة بالقرآن والسنة إلا في القرون الأخيرة وخصوصا ابتداء من القرن العشرين. فلا يمكن لمجتمع جاهلي متخلف أن يكون مصدرا لمثل هذه العلوم، مجتمع وصفه جعفر بن أبي طالب في حديثه للنجاحي ملك الحبشة بقوله: "أيها الملك كنا أهل جاهلية نعبد الأصنام، ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش، ونقطع الأرحام، ونسيء الحجار، ويأكل القوي منا الضعيف، حتى بعث الله إلينا رسولا منا، نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه، فدعانا لتوحيد الله وأن لا نشرك به شيئا، ونخلع ما كنا نعبد من الأصنام، وأمرنا بصدق الحديث وأداء الأمانة وصلة الرحم وحسن الجوار والكف عن المحارم والدماء، ونهانا عن الفواحش وقول الزور وأكل مال اليتيم، وأمرنا بالصلاة والصيام".

وعندما نعرف هذه الحقيقة، حقيقة واقع العرب قبل الإسلام، سنفهم قطعا معنى الإعجاز العلمي والتشريعي والبياني وغيرها من محاور الإعجاز التي لا يمكن لمجتمع متخلف، كالذي كانت تعيشه الجزيرة العربية قبل مجيء الإسلام، أن يكون مصدرا لمثل هذه العلوم.

وتدور الأرض وتدور معها عجلة الزمان فلا يتغير الكثير في أخلاق هذا الإنسان وطريقة تفكيره، ف نجد أنفسنا ونحن في القرن الواحد والعشرين محاصرين بالمجاعات والحروب والمآسي الاجتماعية تحيط بنا وتهددنا من كل حذب وصوب، وتتجسد أمامنا من جديد حياة جاهلية "جديدة" بكل أبعادها ومرارتها وانحطاطها الأخلاقي والاقتصادي والعقائدي والسياسي والأمني والاجتماعي... ونجد عالمنا في المائة سنة الأخيرة يعيش ازدواجية خطيرة، فجزء منه يلهو بلحظات نشوة كاذبة باستقرار اقتصادي وسياسي لنظام عالمي يدعي العدل والمساواة والديمقراطية... لكنه يتعرض في نفس الوقت إلى رجات اقتصادية واجتماعية عنيفة تبين أن النظام الرأسمالي السائد والمتحكم في الأرض يعرف أزمة بنيوية خطيرة، ناتجة عن نفسية الجشع واستغلال الإنسان وثروات الأرض بشكل جنوني ولاعقلاني.

فابتداء من الأزمة الكبرى (1929-1931) أو أزمة الكساد الكبير حيث أفلس نحو 9 آلاف بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، ومرورا بأزمة 1997م التي أنتجت هبوطا حادا في أسعار الأسهم في الأسواق المالية الكبرى، والذي

بدأ في هونغ كونغ وانتقل إلى اليابان ثم إلى أوروبا، وبعد انهيار المنظومة الاقتصادية الشيوعية (من خلال ثورات عام 1989م المعروفة أيضا باسم سقوط الشيوعية وانهيار الشيوعية وثورات أوروبا الشرقية)، توجهت معظم الاقتصاديات العالمية نحو الأنظمة الرأسمالية بمختلف أشكالها، وفي لحظات النشوة باستقرار هذا النظام الاقتصادي حتى حدود عام 2000م تفاجأ غالب الملاحظين وبدون سابق إنذار بهاشة هذا النظام المالي، حيث شكل الانكماش الاقتصادي الشديد (دخول معظم / إن لم يكن جميع اقتصاديات الدول في مرحلة ركود اقتصادي) وما سمي بـ "الركود دوت كوم" « **recession point-com** » حدث العصر، وتميز بمشاكل اقتصادية واجتماعية لا حصر لها وعلى عدة مستويات: إفلاس العديد من الشركات وعدم قدرتها على دفع رواتب العاملين، حالة ركود في البيع والشراء، انخفاض أسعار البترول والذهب، تدهور مؤشرات الأسواق المالية بصفة عامة، إفلاس البنوك وتراجع قدرتها في منح القروض الاستثمارية، تدهور أسعار الأسهم التي عرفت هبوطا حادا في الأسواق المالية الكبرى، بدأ في هونغ كونغ، وانتقل إلى اليابان، ثم إلى أوروبا، وانخفض سعر سهم بنك أوف أمريكا من حوالي 98 دولار عام 2007 إلى حوالي 29 دولار أو أقل حاليا، وتتالى الهبوط من بلد لآخر.

وقد سبق هذه الأزمة التي اجتاحت أمريكا وأوروبا ما جرى في جنوب شرق آسيا من تدهور في أسعار صرف عملات دولها، والغاء بنك أوف أمريكا لـ 35 ألف وظيفة بعد اندماجه مع بنك ميريل لينش، كما عزمت شركة جنرال موتور على إعلان إفلاسها، ودخلت العديد من الاقتصاديات مثل الاقتصاد الأمريكي، والاقتصاد الألماني، والاقتصاد الروسي مرحلة الركود، وطلبت العديد من الشركات تقديم مساعدات حكومية لها (مثل جنرال موتور، وفورد، وبي إم دبليو وتويوتا...إلخ)، وأدى انخفاض الناتج العالمي، من حوالي 5% عام 2007 إلى حوالي 3% عام 2008، إلى ارتفاع معدل البطالة (إلى أكثر من 2 مليون)، وإفلاس العديد من الشركات الإنتاجية، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وهو ما تسبب في انخفاض الاستهلاك العالمي، خاصة الأمريكي (30 من الاستهلاك العالمي)، وخلق تجمعات كبرى سكنية من ساكنيها مثل مدينة ديترويت الأمريكية، وحدث خلل في تنفيذ خطط التنمية في الدول النامية، خاصة المصدرة للبترول، وزيادة في المعونات المقدمة إلى العاطلين عن العمل في الدول المتقدمة... مما أدى إلى انهيار الأسواق المالية الكبرى في الولايات المتحدة والاقتصاديات المرتبطة بها. وقد صاحب ذلك حالة من الذعر اجتاحت الخبراء الماليين في الغرب خلال صيف وخريف عام 2008، وبوتيرة متسارعة استفاق العالم على واحدة من أخطر الأزمات المالية خلال العصر الحديث (يختصر في تراكم رأس المال وتأخر في النمو). وأما سرعة تفاقم الأزمة وما صاحبها من حالة العجز وعدم استقرار الجهات الفاعلة والمسؤولة على حل نهائي للأزمة وغياب رؤية واضحة من أجل وضع وتنفيذ سياسيات اقتصادية ناجعة خصوصا لتجاوز مرحلة الرفع من وتيرة تسريح العمال (والذي أدى إلى بروز مشاكل أكبر وخفض الاستهلاك (الذي أدى إلى توقف مؤثر لعجلة الإنتاج...)).

ولتفادي الأزمة، حُسن النظام المالي والقطاعات الحيوية الاقتصادية المؤثرة بمئات المليارات من الدولارات من الأموال العامة في النظام المالي أملا في تحقيق استقرار في الأسواق من خلال إنقاذ البنوك، ووضع برامج لإنعاش الاقتصاد بقيمة تريليونات الدولارات على شكل مجموعة من التغييرات في سياسة الضرائب، والتعديلات، ومشاريع البنية التحتية العامة والخاصة، ومحاولة تحريك النشاط الاقتصادي الراكد ومحاولات البدء من جديد في تحريك دورة الاقتصاد المتوقف، وتتجلى أهم هذه التغييرات في:

- تقديم ضمانات للودائع لدى الجهاز المصرفي من قبل الحكومات؛
- خفض معدلات الفائدة (بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قام بخفض معدل الفائدة من حوالي 5.25 عام 2007 إلا حوالي 2% بعد الأزمة)؛
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني (مثل السعودية من 7% إلى 13%)؛
- تقديم قروض لمحدودي الدخل (قامت السعودية بزيادة مخصصات القروض لدى بنك التسليف بمبلغ 10 مليار ريال)؛
- ضمان كافة الودائع من قبل الحكومات (بعض الدول قامت بتحديد سقف لقروض تمويل المشروعات بنسب مختلفة حسب القطاع)؛
- تخفيض ضرائب الفائدة على رأس المال إلى 0.5% (قامت الولايات المتحدة بتجميد الموازنة الفيدرالية أي عدم التوسع في الإنفاق الحكومي، وتم تخفيض معدل الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 10% لتشجيع الاستثمار).

لكن عمليات الإنقاذ الضخمة التي تم اعتمادها، لم تحقق الأهداف المتوخاة منها، ولم تستطع إيقاف النزيف الاقتصادي والمالي العالمي، خصوصا وأنها تعتمد أساسا على حلولها الرأسمالية (ضخ الأموال في البنوك الربوية)، بل أصبحت الأزمات الاقتصادية أكثر حدة، مما جعل العديد من الخبراء والمحليين يقرون بأن الأزمة الاقتصادية هي أزمة بنيوية بالأساس في النظام الرأسمالي ولا يملكون لها حلا، وأنها ستستمر طويلا... يقول ستيف كين في مقاله ب CNN، وهو رئيس قسم الاقتصاديات والتاريخ والسياسات في جامعة كنغستون بلندن ومؤلف عدة كتب تتناول الدراسات الاستراتيجية: "من المرجح أن تستمر السفينة التائهة في الدوران".

ولا يجد المتابع للوضع الاقتصادية العالمية في أي وقت صعوبة تأكيد هذه المخاوف، حيث تزيد الأرقام الاقتصادية الحديثة المخاوف من أن تعافي الاقتصاد العالمي قد يفقد طاقته في الوقت الحالي... وانعكس ذلك على المواطن الغربي حيث نسجل مثلا أن الانتحار ازداد ونحن في أواخر سنة 2014 بثلاثة أضعاف في إسبانيا مع عجز المواطن على دفع الأقساط البنكية.

وقلصت ألمانيا (شهر أكتوبر 2014) بشكل حاد تقديرات نموها لهذا العام والعام المقبل، بينما قلص صندوق النقد الدولي الأسبوع المالي توقعاته بشأن نمو الاقتصاد العالمي، محذرا من أن التعافي كان "ضعيفا وغير متكافئ".

وأظهرت الأرقام التي صدرت في نفس الفترة تراجع التضخم إلى أدنى مستوياته منذ خمس سنوات في الهند والصين والمملكة المتحدة، وهو ما دفع بعض المراقبين إلى الحديث عن إمكانية حدوث انكماش. وساهمت الأرقام الاقتصادية المحيية للآمال في تقويض مزيد من ثقة المستثمرين. وقالت وزارة التجارة إن مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية هبطت بشكل أسوأ مما كان متوقعا بنسبة 0.3% في سبتمبر/أيلول، بينما قالت وزارة العمل إن أسعار المنتجين في الولايات المتحدة انخفضت بواقع 0.1% - وهو أول تراجع لها في أكثر من عام. وقال المحلل باتريك أوهير، في "بريفينغ دوت كوم" "تدفع البيانات الاقتصادية الصادرة عن الكثير من المستثمرين إلى التشكيك في اعتقادهم بأن البنوك المركزية في استطاعتها تغيير الديناميكية الاقتصادية بسياسة نقدية ميسرة".

ولا تزال البنوك المركزية تستحوذ على أسعار فائدة منخفضة للحفاظ على انخفاض تكاليف الإقراض من أجل تحفيز الإنفاق والنمو الاقتصادي العام. كما لا تزال بعض البنوك المركزية، بما فيها البنكان البريطاني والأمريكي، تشتري كذلك الأصول بعروض نقدية يجري تصميمها حديثا في محاولة غير تقليدية لتعزيز الإقراض والنمو.

أوجه الإعجاز الاقتصادي في القرآن والسنة

من المظاهر التي أنتجت التجربة البشرية الجشعة في حالنا المعاصر، أفاد تقرير مؤسسة Crédit suisse لهذا العام أن ثروات العالم قد بلغت حاليا 263 تريليون دولار. نصف هذه الثروات يمتلكها 1% من سكان الأرض. وحذر التقرير من أن هنالك تراكم غير عادي للثروات سيؤدي إلى الركود الاقتصادي. وقد كانت ثروات العالم عام 2000 قد بلغت 117 تريليون. وتبلغ ثروة الولايات المتحدة لوحدها 91 تريليون دولار أي أن ما يزيد عن ثلث الثروة العالمية تتجمع فيها، وتمتلك أوروبا أقل من الثلث بقليل، بينما يتقاسم باقي سكان الأرض الثلث الباقي.

وهكذا، وعند تحليل ومظاهر وأسباب الأزمة الاقتصادية العالمية يتبين إعجاز التشريعات الإسلامية في الميدان الاقتصادي لأن أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية تتضح لنا وبدون عناء في أنها وبدون استثناء ناتجة عن معاملات ووسائل حرمها شرع الله ومنها:

- التعامل بالفوائد الربوية التي تجعل النقود تلد نقودا؛
- المتاجرة في الديون؛
- التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة؛
- الإفراط في الحرية الاقتصادية؛
- استحواذ الدول العشرين على 90% من الناتج الاقتصادي العالمي و 8% من التجارة العالمية.

وقد أمر الله سبحانه وتعالى بتجنبها في كتابه العزيز وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام منذ أربعة عشر قرناً حيث حرم الزنا، وحرم بيع الغرر (ما كان له ظاهر يغري المشتري وباطن مجهول) والميسر، وحرم المتاجرة في الديون، وحرم التلاعب والمضاربات الوهمية غير المشروعة .

وهذا التوافق التام الذي نلاحظه بين طبيعة ومظاهر وأسباب الأزمة الاقتصادية العالمية وبين المحرمات الشرعية في ميدان المالية التي أمر الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام بتحريمها منذ أربعة عشر قرناً هو وجه عظيم للإعجاز الاقتصادي والتشريعي لكتاب الله العزيز وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام. فالعلاج الغربي المقترح للأزمة الاقتصادية العالمية مستنبط بكامله من أحكام الشريعة واحترام مبادئ حدها النظام الإسلامي المالي. فهو يخفض نسبة الفائدة لتصل إلى الصفر، وينشر الأبنك الإسلامية في ربوعه. وهذا يبين كذلك إعجاز التشريعات الإسلامية في الميدان الاقتصادي من حيث يجد الغرب وهوي عيش القرن 21 نفسه يستمد تشريعات إسلامية.

وقد كتب في هذا الشأن "بوفيس فانسون" رئيس تحرير مجلة "تشيالينجز"، بعنوان (البابا أو القرآن).

Crise financière et récession : « c'est plutôt le coran qu'il faut relire »

وقد أثار هذا موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية. وتساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا النزاع والتساهل في تبرير الفائدة، مشيراً إلى أن هذا النسل الاقتصادي السيء أودى بالبشري إلى الهاوية.

وتساءل الكاتب بأسلوب يقترب من التهمك من موقف الكنيسة مستسمحاً البابا بنديكيت السادس عشر قائلاً: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد النقود".

وفي الإطار ذاته لكن بوضوح وجراءة أكثر طالب رولان لاسكين رئيس تحرير صحيفة "لوجارنال د فينانس" في افتتاحية هذا الأسبوع بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة. وعرض لاسكين في مقاله الذي جاء بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟"، المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.

من جوانب الإعجاز في تشريعات الزكاة

في هذا السياق الدولي المرتبك، يضع تشريع الزكاة أعظم وأكمل تشريع استقطاع مالي في تاريخ البشرية، ويؤكد لمن لا يصدق إلا بالبراهين العقلية أن هذا التشريع لا يمكن أن يضعه بشر وإنما يضعه خالق البشر، لأن اجتهاد علماء

التشريع المالي والضريبي الوضعي أدى إلى هذه الكوارث الاقتصادية وما نتج عنها من مآسي اجتماعية وسياسية، وأدى أيضا إلى هذا التفاوت غير المنطقي في توزيع الثروة وما نتج عنه من ظلم اجتماعي، فالتشريعات البشرية أثبتت عدم ملاءمتها للحاجيات البشرية لأنها تخدم مصلحة الفئة المتمكنة من المجتمع فقط، فيضطر المشرعون دوما إلى تعديلها وتطويرها... أما تشريع الزكاة فله عدة أوجه إعجازية:

1. فالزكاة تغطي في إعجاز باهر جميع مكونات وحاجيات المجتمع؛
2. والعامل على الزكاة يمكن تحديده بسهولة والوصول إليه؛
3. ورغم أنها لا يجوز فرضها على غير المسلمين من المواطنين، إلا أنها تصل إلى المؤلفلة قلوبهم... (قال شيخ الإسلام ابن تيمية: والمؤلفة قلوبهم نوعان كافر ومسلم، فالكافر إما أن يرحى بعطيته منفعة كإسلامه أو دفع مضرته إذا لم يندفع إلا بذلك..)؛
4. وسهم في الرقاب يدخل فيه كل مسلم سلبت إرادته السياسية مثل الأسير المسلم والشعوب الإسلامية التي ترزح تحت الاحتلال والأقليات الإسلامية؛
5. والغارمون هم المستدينون؛
6. وفي سبيل الله تغطي جميع حاجيات المجتمع، كما أن سهم ابن السبيل يدخل فيه ذو الحاجة وطالب العلم والمشردون واللاجئون ومن في حكمهم.

بحيث ينتهي تحليل مصارف الزكاة إلى أنها أصناف ثمانية تغطي كافة أنواع احتياجات المجتمع، بحيث لا توجد حاجة في المجتمع تخرج عن هذه الأصناف الثمانية. وهذا إعجاز يقف أمامه العقل البشري مشدوها. ولهذا ربط الشارع الزكاة ببقية فروع الإسلام وضرورة تنفيذها لدرجة أن الخليفة أبا بكر -رضي الله عنه- قاتل من امتنع عن أدائها وفرق بينها وبين الشعائر الأخرى ... قال تعالى: { **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلُفَّةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** } حيث إن الزكاة وسيلة من وسائل الإسلام التي اتخذها لتقريب المسافة بين هؤلاء وأولئك، فعمل على الحد من طغيان الأغنياء، والرفع من مستوى الفقراء..

والزكاة تغطي في إعجاز باهر كذلك جميع أنواع الأموال، فقد قسمها الفقهاء المعاصرون إلى أموال وإيرادات تخضع للزكاة متى توفرت الشروط الشرعية في أموال تخضع هي ونماؤها للزكاة بحيث تغطي جميع أنواع الأموال من الكسب الحلال، فهي أگفؤ وسيلة لمواجهة غياب العدالة الاجتماعية وحل المشكلات والأزمات في المجتمعات الإسلامية، لكون الأموال التي تجب فيها الزكاة يدخل في وعائها جميع الدخول والأنشطة الاقتصادية القائمة الآن في الاقتصاد المعاصر، ولا تقتصر على أنواع الأموال التي كانت على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي صدر الدولة الإسلامية وهي: النقد، وعروض التجارة، والزروع، والثمار والأنعام والركاز (هو كل مال علم أنه من دفن أهل الجاهلية، وفيه الخمس إذا

وجدت عليه علامة تدل عليهم كأسماء بعض ملوكهم مثلاً، فإن وجد على ما يدل على أهل الإسلام فله حكم اللقطة وأربعة أخماسه لواجده والخمس الباقي يصرف فيه خمس غنيمة الكفار).

والزكاة عبادة مالية، ككل التشريعات الإسلامية تربية روحية وأخلاقية، يتقرب بها المسلم إلى الله عز وجل ويشكره على نعمه وورقه، ويجب استشعار ذلك عند إخراجها من خلال النية الخالصة الصادقة، وهي ليست هبة أو تبرعاً أو منة من الأغنياء على الفقراء ولكنها حق لهم وفضل الفقراء على الأغنياء كبير لأنهم سبب لإثابتهم. وبهذا فإن لها أثر عميق في تربية الإنسان المسلم خلقياً وروحياً، حيث أن اقتطاع جزء من أمواله إرضاء لله تعالى يعود على طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. ولا تحايل ولا تهرب من أداء الزكاة لأنها عبادة ومن موجباتها الإخلاص، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أعطاها مؤتجراً فله أجره، ومن منعها أخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا، لا يحل لمحمد ولا لآل محمد منها شيئاً" (مسند أحمد بن حنبل).

والزكاة تحقق الأمن والضمان الاجتماعي، بمعنى أن يكون أفراد الشعب في كفاية جماعتهم، فقد أوجد الدين الإسلامي الحنيف عدد من أشكال العطاء الديني لتحقيق التكافل الاجتماعي الذي يعد أحد أهم الأسس التي يقوم عليها المجتمع في الإسلام، ومن بينها: الزكاة والصدقة والوقف والكفارات والندور وغيرها لضمان الحياة الكريمة للفرد وتحقيق سعاده وبقائه في إطار من المودة والأمن والوحدة والسلام. ويقسم العلماء التكافل الاجتماعي إلى قسمين: مادي ومعنوي. فالمادي هو المساعدة بالأموال كي ينقل المحتاج من حالة الفقر إلى "حد الكفاية" أو "حد الغنى". كما قال الإمام علي بن أبي طالب "إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم". أما التكافل المعنوي فيأتي في صور أخرى كثيرة مثل النصيحة، والصدقة، والود، والتعليم، والمواساة في الأحزان، وغيرها من أشكال العطاء. ورغم أن المعدلات التي تفرض بها الزكاة منخفضة إلا أنها تؤمن حصيلة كافية لتحقيق التكافل، فحصيلة الضرائب تصل إلى 25% بينما الزكاة عشرها أي 2.5 لكن الزكاة تجمع أكثر مما تجمعها الضريبة، موضحاً أن الضريبة تمس الدخل فقط أما الزكاة فتمس الثروة والدخل معاً. وهذا يعني أن الضريبة لا تمس ثروة الأغنياء. أما الزكاة فتتعامل معها، وبالتالي تحقق وظائف ذات أثر مثل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الناس وتحقيق أفضل حماية ممكنة للفقراء والوصول مباشرة إلى أموال الأغنياء.

والزكاة تحقق الأمن بمفهومه العام، وهو أكبر من العدالة الاجتماعية. وتصبح العدالة الاجتماعية أحد عناصر الأمن الذي تحققه الزكاة. إذ إن الفقير والمسكين والغارم وابن السبيل فئات تأخذ الزكاة، وهي قبل أن تأخذها كانت محرومة من الأمن الاجتماعي وبعد أخذها يتحقق لها هذا الأمن كاملاً. كما يتحقق أمن الدعوة وتحقيق أمن المؤلفات قلوبهم. ويتحقق أيضاً بالزكاة أمن الأرض الإسلامية بالدفاع عنها.

وتساهم الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي أداة من أدوات التنمية والقضاء الفعلي على الفقر وإحداث أثر إيجابي ملموس في ما يتصل بتحقيق الرعاية الاجتماعية للفقراء ومكافحة الفقر وتوفير مشاريع التنمية، وهي كفريضة إسلامية

تكتسب أهمية بالغة في مواجهة أخطر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في البطالة والفقر، كونها تأتي كأسلوب إسلامي في مجال التكافل الاجتماعي له جذور دينية واجتماعية متأصلة في المجتمع الإسلامي. وتحفظ العزة السياسية للمسلمين، لكونها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والعزة السياسية، فسياسة الإسلام في كل أمر ونهي إنما هي تخطيط للوصول إلى المجد.

ومقارنة مع النظم الاقتصادية المعاصرة، فعلى عكس النظم الاقتصادية المعاصرة، حيث ترى الاشتراكية أن تاريخ الإنسان هو صراع بين من يملك ومن لا يملك، والتطبيقات الدموية ضد الأغنياء خير شاهد، والعولمة الرأسمالية التي تقوم على نظرية خلاصتها أن خيرات العالم الخمس سكانه فقط لأن الله لم يخلق موارد للقراء بحسب زعمهم وبحسب نظرية مالتس 1798، الذي أعلن عن حتمية النقص في المواد الغذائية بالنسبة لزيادة السكان، إذ يعتبر أن عدد السكان يزيد وفق متوالية هندسية بينما يزيد الإنتاج الزراعي وفق متوالية حسابية كما سيؤدي حتما إلى نقص الغذاء والسكن. لقد انتقد الكثير من الكتاب والأدباء الاقتصاديين نظرية مالتوس السكانية، وظلت نظرية مالتوس للسكان معتمدة لفترة طويلة بين الاقتصاديين في العالم، وأدت إلى حدوث كوارث إنسانية، حيث اتخذت مبررا للإبادة الجماعية لكثير من الشعوب.

ويتميز تشريع الزكاة بقدرة تطبيقه في كل زمان ومكان: وهذا ليس كلاما من العاطفة والشعور، فلا يوجد تشريع مالي وضعي عادل على وجه الأرض يصلح للتطبيق في المجتمع الواحد على مر الزمان، ولا تشريع واحد في نفس الحقبة الزمنية يصلح لكل المجتمعات.. فالزكاة تشريع يصلح للعصر الذي نحن فيه، كما أنه طبق منذ حوالي 15 قرنا، إن فقه الزكاة صالح أن يكون قانونا عالميا، بل لقد كان بالفعل قانونا عالميا يوم امتدت دولة الإسلام من أقاصي البلاد الآسيوية إلى ضفاف المحيط الأطلسي.

وكما أثبت القانون الروماني، بعد أن أحيت دراسته في العصور الوسطى، القوانين اللاتينية والقوانين الجرمانية الحديثة، وهي القوانين التي تعيش أوروبا في ظلها، كذلك ففقه الزكاة، كغيره من فقه التشريعات الإسلامية، إذا أحيت دراسته وافتح فيه باب الاجتهاد، وتمكن أساتذتنا وطلبتنا من ترجمة معانيه إلى اللغات الحية فسيكون جديرا بتغيير وجه هذه الأرض، لقد أرسل الله محمدا صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة على اختلاف عصورهم وثقافتهم ومداركهم، وأيده بينات متنوعة تتناسب مع جميع من أرسل إليهم إلى يوم القيامة، فمعجزة الفصاحة في كتاب الله أخضعت فصحاء العرب، ومعجزة البشارات أقامت الدليل لأهل الكتاب على صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعجزة الخوارق أرغمت الكافرين المعاندين وأوضحت لهم حجة النبي صلى الله عليه وسلم الساطعة، ومعجزة الإخبار بالغيب تجلت من خلال الإعجاز الغيبي التاريخي، ومعجزة الإعجاز العلمي لا تزال تتجلى وتتحقق على مر القرون والعصور في شتى مجالات العلوم الحديثة، ونحن لا نشك كمسلمين، أن العالم سيجد نفسه يوما يدور في حلقات من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وسيكتشف عاجلا أم آجلا أن شريعة الإسلام السمحة – أي شريعة السماء – هي الحل الأمثل لمشاكله في الأرض...

والآن ونحن نعيش الأزمة الاقتصادية العالمية، نقول بملء فمنا: إن الحل هو العودة إلى معالم الاقتصاد الإسلامي ولا يوجد حل سواه بعد فشل كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي، وحتى إن لم يطبق عقلاء الغرب هذا النظام بخذافيه، فنحن ملزمون في وطننا أن نحذر من نتائج هذه الأزمة وأن نرجع لأصولنا في التشريع لعل الله سبحانه وتعالى أن يعفينا مما ينتظر هذا العام على أيدي المفسدين في الأرض: هذه أوجه من الإعجاز التشريعي في الميدان الاقتصادي والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل...

المصادر:

- د. محمد بورباب، مقدمة كتاب الإعجاز العلمي في القرآن والسنة.
- د. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى 1995م، ص 72.
- د. رفعت العوضي، الإسلام هو الطريق الثالث الذي يبحث عنه العالم، انظر:
pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/.../255553.html
- د. محمد عمارة، عظمة الفقه الإسلامي.
- internationalnewsagency.net/articles.php?id=32
- <http://www.social-peek.com/Keywords-Month/credit-suisse.com/10-2014>
- http://www.challenges.fr/magazine/0135-016203/le_pape_ou_le_coran.html
- <http://blog.jdf.com/jdf-laskine/2008/09/wall-street-mur-pour-adopter-l.html>
- <http://www.masress.com/alwakei/12260>
- http://almasryvoice.blogspot.com/2014/10/blog-post_979.htm